الجامعة الوسطى تعلن نتائج القبول الموحد للعام الدراسي الجديد وسط إقبال واسع من الطلاب

عدد المقبولين في التخصصات العلمية والأدبية يتجاوز ٢٤ ألف طالب وطالبة

تقرير: سلمى الورداني

أعلنت الجامعة الوسطى، صباح اليوم الثلاثاء، نتائج القبول الموحد للعام الدراسي الجديد، حيث بلغ عدد المقبولين في التخصصات العلمية والأدبية ٢٤ ألفا و٣١٢ طالبا وطالبة، من أصل أكثر من ٦١ ألف متقدم. وتأتي هذه النتائج بعد مرحلة تنافسية شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الثانوية العامة، حيث سجل أعلى معدل هذا العام ٩٨٫٤ في المئة، مقارنة بـ ٩٦٫٧ في المئة العام الماضي.

وقال الدكتور عادل منصور الشريف، رئيس لجنة القبول والتسجيل، في مؤتمر صحفي عقد بمقر الجامعة في مدينة الزيتونة الجديدة، إن اللجنة اعتمدت هذا العام نظاما جديدا يجمع بين الدرجات والمقابلات الشخصية في بعض التخصصات، مشيرا إلى أن الهدف هو اختيار الطلاب الأكثر استعدادا للدراسة وليس فقط الأعلى في الدرجات. وأضاف أن نحو ١٨٠٠ طالب وطالبة تم استبعادهم بسبب عدم استكمال الشروط المطلوبة، رغم حصولهم على معدلات مرتفعة.

وأوضح الشريف أن كلية الهندسة والتكنولوجيا استقبلت وحدها ٤٥٠٠ طالب، تليها كلية الطب البشري بـ ٣٢٠٠ طالب، بينما سجلت كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكبر عدد من المقبولين بواقع ٥٢٠٠ طالب وطالبة. وأشار إلى أن الجامعة خصصت ١٥ في المئة من المقاعد في كل كلية لذوي الشهداء والمصابين في الحرب، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في شباط الماضي.

من جهتها، أكدت نائبة رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتورة هالة فريد العمراني أن الجامعة بدأت بالفعل إجراءات التسجيل الإلكتروني، وأن المواعيد النهائية لتقديم الوثائق الأصلية حددت بتاريخ ١٥ أيلول المقبل. وقالت: «لا نريد أن يأتي الطالب إلى الجامعة وهو يحمل أوراقا ناقصة، لذلك وفرنا مراكز خدمة في المدارس الكبرى لمساعدة الطلاب على إنهاء إجراءاتهم قبل بدء العام الدراسي».

وفي المقابل، عبر عدد من أولياء الأمور عن قلقهم من ارتفاع الرسوم الدراسية في بعض التخصصات، حيث تجاوزت في كلية الهندسة ٤٢٠٠ دينار سنويا، إضافة إلى تكاليف السكن والمواصلات. وقال السيد منير الحلواني، وهو والد لطالبة مقبولة في كلية الطب، إن الأسرة «فرحت بالنتيجة لكنها تحتاج إلى وقت لترتيب أوضاعها المالية»، مطالبا بزيادة عدد المنح المقدمة من الجامعة.

وردا على ذلك، أعلنت الجامعة عن توفير ٣٠٠ منحة جزئية و١٢٠ منحة كاملة للطلاب المتفوقين من الأسر ذات الدخل المحدود، إضافة إلى برنامج للقروض الميسرة بالتعاون مع أحد المصارف المحلية. ومن المقرر أن تبدأ الدراسة في جميع الكليات يوم ١ تشرين الأول المقبل، بعد فترة توجيه للطلاب الجدد تستمر أسبوعين.

مجلس بلدية الزيتونة يقر خطة لتوسعة شارع النخيل وإنشاء جسر للمشاة

وافق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية التي عقدها صباح اليوم الثلاثاء على خطة لتوسعة شارع النخيل الممتد من ساحة الجمهورية حتى مفترق الطواحين، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات وشهد اعتراضات واسعة من أصحاب المحال التجارية والسكان. وصوت لصالح الخطة ١٤ عضوا من أصل ١٩، بينما امتنع ثلاثة أعضاء وعارضها اثنان. وتنص الخطة على رفع عرض الشارع من ١٢ إلى ٢٠ مترا، وإضافة ممر للمشاة وآخر للدراجات الهوائية على طول المسار.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الشامي في كلمته أمام المجلس إن الشارع «لم يعد يتسع لحجم الحركة اليومية، وإن الوقت الذي يقضيه السائقون عالقين في الزحام صار يكلف الاقتصاد المحلي خسائر كبيرة كل عام». وأشار إلى أن الدراسات الفنية أظهرت أن متوسط سرعة المركبات في ساعات الذروة انخفض إلى أقل من ٧ كيلومترات في الساعة، وأن عدد الحوادث المرورية على هذا المحور ارتفع بنسبة ٣٤ في المئة خلال السنوات الثلاث الماضية.

في المقابل، عبر عدد من التجار عن مخاوفهم من أن يؤدي العمل في المشروع إلى إغلاق محالهم لأشهر طويلة، خصوصا أن كثيرا منهم يعتمد على الزبائن القادمين بالسيارات. وقال عضو المجلس عن الدائرة الثالثة السيد فراس العبدلي إن «الخطة جيدة على الورق، لكن لا أحد يريد أن يرى أبناء الحي يخسرون أرزاقهم بسبب مشروع لا نعرف متى ينتهي». وطالب بتعويض مؤقت للمتضررين أو إعفائهم من رسوم الإشغال خلال فترة الأعمال.

وردا على هذه المخاوف، أعلن نائب رئيس البلدية للشؤون المالية السيدة رنا الخطيب أن البلدية خصصت مبلغ ٢٫٤ مليون دينار لصندوق دعم التجار المتأثرين، وأن العمل سيجرى على مراحل لا تتجاوز كل منها ٣٠٠ متر، مع الالتزام بعدم إغلاق أكثر من جانب واحد في الوقت نفسه. وأضافت أن الجدول الزمني للمشروع سيعلن خلال أسبوع، وأن المقاول المنفذ ملزم بتسليم العمل قبل نهاية عام ٢٠٢٧ تحت طائلة غرامات مالية.

وتأتي الخطة ضمن برنامج أوسع لتطوير المحاور الحضرية الرئيسية في المدينة، إذ من المقرر أن تبدأ خلال الشهر المقبل أعمال مماثلة في شارع المرفأ القديم وشارع البساتين، بعد الانتهاء من دراسات مرورية وبيئية مفصلة. وقال الشامي إن «الهدف ليس فقط تسهيل حركة السيارات، بل خلق بيئة أفضل للمشاة والدراجين، لأن المدينة التي لا تمشي فيها لا تعيش طويلا».

افتتاح المكتبة العامة في حي الياسمين بعد أعمال ترميم استمرت عامين

افتتح محافظ مدينة الزيتونة، السيد عادل منصور الشريف، صباح اليوم الثلاثاء المكتبة العامة في حي الياسمين بعد أعمال ترميم استمرت عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 1.2 مليون دينار. وتضم المكتبة في مرحلتها الأولى 100 ألف كتاب ومرجع، إضافة إلى قاعة للمطالعة تتسع لـ 250 قارئا وقسم للأطفال وآخر للمخطوطات والوثائق القديمة. وقال المحافظ في كلمته إن «المكتبة ليست مبنى فقط، بل ذاكرة المدينة وحقها على أبنائها وأحفادها».

وأشرف على المشروع المهندس المعماري سليم الدباغ، الذي أكد أن الفريق حرص على الحفاظ على الأقواس الحجرية والسقف الخشبي الأصلي للمبنى، مع تدعيم الأساسات وتمديد شبكات الكهرباء والإطفاء الحديثة بطريقة لا تظهر للعين. وأضاف أن العمل واجه صعوبات كبيرة بسبب الرطوبة المتسربة من الجدران، وأن الفرق اضطرت إلى تجفيف الطوابق السفلية على مدى أشهر قبل البدء بأي أعمال دهان أو تركيب.

وتحتوي المكتبة على قسم خاص بالمخطوطات يضم نحو 3 آلاف وثيقة، بعضها يعود إلى القرن الثامن عشر، وقد رقمت وفهرست بالكامل قبل نقلها إلى مخازن مكيفة الهواء. كما خصص طابق كامل للأرشيف المحلي يشمل صور المدينة وخرائطها القديمة وسجلات بلدياتها منذ تأسيسها. وقالت أمينة المكتبة السيدة رنا الخطيب إن الفهرسة الرقمية ستتاح للباحثين عبر بوابة إلكترونية خلال ستة أشهر.

وأعلن المحافظ أن المكتبة ستفتح أبوابها يوميا من الساعة 8 صباحا حتى 10 مساء، باستثناء يوم الجمعة، وأن الدخول مجاني للجميع. وأشار إلى أن البلدية تعتزم إنشاء فرع ثان في حي الكروم الشرقي خلال عام 2027، بعد دراسة أعداد المستفيدين من المكتبة الحالية. وختم بالقول إن «الكتاب الذي لا يقرأ يموت، والمكتبة التي لا تفتح أبوابها تموت معه».

مجلس بلدية الزيتونة يقر خطة لتوسعة شارع النخيل وإنشاء جسر للمشاة

وافق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية التي عقدها صباح اليوم الثلاثاء على خطة لتوسعة شارع النخيل الممتد من ساحة الجمهورية حتى مفترق الطواحين، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات وشهد اعتراضات واسعة من أصحاب المحال التجارية والسكان. وصوت لصالح الخطة ١٤ عضوا من أصل ١٩، بينما امتنع ثلاثة أعضاء وعارضها اثنان. وتنص الخطة على رفع عرض الشارع من ١٢ إلى ٢٠ مترا، وإضافة ممر للمشاة وآخر للدراجات الهوائية على طول المسار.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الشامي في كلمته أمام المجلس إن الشارع «لم يعد يتسع لحجم الحركة اليومية، وإن الوقت الذي يقضيه السائقون عالقين في الزحام صار يكلف الاقتصاد المحلي خسائر كبيرة كل عام». وأشار إلى أن الدراسات الفنية أظهرت أن متوسط سرعة المركبات في ساعات الذروة انخفض إلى أقل من ٧ كيلومترات في الساعة، وأن عدد الحوادث المرورية على هذا المحور ارتفع بنسبة ٣٤ في المئة خلال السنوات الثلاث الماضية.

في المقابل، عبر عدد من التجار عن مخاوفهم من أن يؤدي العمل في المشروع إلى إغلاق محالهم لأشهر طويلة، خصوصا أن كثيرا منهم يعتمد على الزبائن القادمين بالسيارات. وقال عضو المجلس عن الدائرة الثالثة السيد فراس العبدلي إن «الخطة جيدة على الورق، لكن لا أحد يريد أن يرى أبناء الحي يخسرون أرزاقهم بسبب مشروع لا نعرف متى ينتهي». وطالب بتعويض مؤقت للمتضررين أو إعفائهم من رسوم الإشغال خلال فترة الأعمال.

وردا على ذلك